آليات الحماية القانونية لحقوق الإنسان في القانون الدولي والشريعة الإسلامية "دراسة مقارنة"

إعداد

محمد علي علي الشرفي

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الماجستير

في القانون الدولي العام

كلية أحمد إبراهيم للقانون

الجامعة الإسلامية العالمية –ماليزيا

ابريل ٢٠١١م

خلاصة البحث

تعالج هذه الدراسة مسألة الانتهاكات والتعديات التي تتعرض لها حقوق الإنسان، وذلك من خلال تقديم دراسة قانونية شرعية لأهم آليات الحماية لحقوق الإنسان، سواءً على المستوى الدولي(القانون الدولي) أو المستوى الشرعي (الشريعة الإسلامية). وقد توصلت الدراسة إلى أن القانون الدولي والشريعة الإسلامية قد قدما للإنسانية عدداً من الآليات التي يؤدي تطبيقها إلى إيجاد مجتمع فاضل ينعم فيه جميع البشر بالسلام والأمان ويتمتعون بجميع الحقوق على قدم المساواة، حيث تبنى كل منهما مجموعة من الآليات (التشريعية) التي تشتمل على جملة من النصوص التي تجرم كل فعل من شأنه أن يؤذي الإنسان، سواءً وقع هذا الفعل على بدنه أو عرضه أو دينه. وقد تبع ذلك إنشاءهما لعدد من الآليات القضائية التي أسند إليها مهمة محاكمة ومعاقبة كل من تثبت إدانته بانتهاك حقوق الإنسان. كما أوجد كل منهما عدداً من الآليات(التوافقية) التي تتولى مهمة الإشراف والمراقبة على مدى احترام وتطبيق الأفراد والدول لتلك النصوص. وقد سلكت الدراسة المنهج الاستقرائي وذلك بالرجوع إلى جملة من المعاهدات والمواثيق والإعلانات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان سواءً في الإسلام أو في القانون الدولي فضلاً عن الرجوع إلى القرآن الكريم والسنة النبوية، إضافة إلى العديد من الدراسات التي تناولت حقوق الإنسان في الإسلام أو في القانون الدولي.كما استخدم الباحث المنهج المقارن بهدف توضيح الدور الذي لعبه كل منهما في حماية حقوق الإنسان. ومن المؤمل أن تكون هذه الدراسة مرجعاً هاماً للباحثين في مجال حقوق الإنسان، ودليلاً توضيحياً للسبل التي يجب أن تتخذ عند الدفاع عن حقوق الإنسان سواءً على المستوى الدولي أو الإسلامي .

ABSTRACT

ding legal and

Islamic research of the most important mechanisms for the protection of human rights in International law and Islamic law. The study has found that the international law and Islamic law had provided mankind a number of mechanisms, which if they are applied will lead to the existence of a noble society in which all people enjoy peace and stability and enjoy all rights equally. Both international law and Islamic law had provided a numerous provisions that contain a bulk of legal provisions that criminalize every action that may cause harm to the human, regardless of whether that harm affected him physically, or affect his honor or Religion. The international and Islamic law did not only limit their role in legislation, rather they have established Judicial mechanisms that will punish through trial any one that has been convicted on violating human rights. Moreover, they have also provided consensual mechanisms which their responsibility is to supervise and oversight the individuals and the governments' respect and implementation of these legal texts. The study had adopted the indicative approach where reference was made to a number of treaties and international conventions and declarations on human rights both in International law and Islamic law, as well as refer to the Holy Quran and Sunnah, in addition to several studies that addressed human rights in international law or in Islamic law. In order to clarify the role played by each of the two legal systems in the protection of human rights, the study also used the comparative method. It is hoped that this study will be an important reference for researchers in the field of human rights, and clear guide of the ways that must be taken when defending human rights, both at the international level or the Islamic law.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion; it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master of Comparative Laws.

……..

Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master of Comparative Laws.

……..

Examiner

This dissertation was submitted to the Department of International Law and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master of Comparative Laws.

……..

Head, Department of International Law

This dissertation was submitted to Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master of Comparative Laws.

……..
Mohd Akram Shair Mohamad
Dean, Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws.

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Mohamed Ali al-Sharfi

Signature…… Date……..

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع، وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١١م محفوظة لـ: محمد على الشرفى

آليات الحماية القانونية لحقوق الإنسان في القانون الدولي والشريعة الإسلامية "دراسة مقارنة"

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آليةً كانت أو إلكترونيةً أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١. يمكن للآخرين اقتباس أيّة مادّة من هذا البحث غير المنشور في كتاباتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
٢. يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتيّة وتعليميّة، ولكن ليس لأعراض البيع العامّ.
٣. يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حقّ استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
٤. سيزوّد الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.
٥. سيتم الاتصال بالباحث لغرض استحصال موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوّفر في المكتبة. وإذا لم يستجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكّد هذا الإقرار :محمد على الشرفى

....

إلى والديَّ الفاضلين براً وتقديرا وإقراراً بالفضل لهما

إلى إخواني وأخواتي الأعزاء حباً وإجلالا

إلى رفيقة دربي وفاءً وعرفانا

و إلى كل الأحرار في العـــــــالم ..... أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله صاحب المنّ والفضل، ومستحق الشكر الجزيل والثناء الحسن، أشكره شكراً يوافي نعمه ويكافئ مزيده، القائل" لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"والصلاة والسلام على الرحمة المهداة، والنعمة المسداة، محمد صلى الله علية وآله وسلم القائل "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"، وبعد .

بهذه المناسبة الطيبة، أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المساعد الدكتورة **فايزة إسماعيل** التي تفضلت بالإشراف على هذه الرسالة، والتي أمدتني بكثير من الإرشادات والتوجيهات القيمة، وبذلت الجهد الكبير والوقت الثمين في سبيل إخراج هذه الرسالة على أكمل وجه .

والشكر موصول للدكتور **محمد هشام محمد كمال** المشرف الثاني، أستاذ القانون الدولي، الذي حرص على تزويدي بالمعلومات المفيدة والقيمة التي كان لها عظيم الأثر في توجيه هذه الرسالة توجيهاً علمياً .

كما أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان للعالم الفاضل، الأستاذ الدكتور **علي حسن الشرفي**، أستاذ القانون الجنائي في كلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء، الذي منحني عصارة علمه، وخلاصة خبرته، والذي لولاه بعد الله ما تمكنت من إنجاز هذه الرسالة بهذا الشكل العلمي، فله مني كل الشكر والتقدير .

كما أخص بالشكر، الأستاذ المشارك ، الدكتور **عبد الله المخلافي** الذي لم يتوانى في مراجعة رسالتي فصلاً فصلاً، والذي زودني بكثير من المعلومات والملاحظات التي كانت لي نور أِسترشد به طوال فترة البحث، والذي أعطاني من وقته الثمين جله، دون تردد، والذي كان يستقبل استفساراتي برحابة صدر، فله مني كل الشكر والتقدير .

ولن أنسى الدكتور والناشط الحقوقي **عبد الرحمن الحاج**، الذي شجعني وزودني بكثير من المعلومات ذات العلاقة بالبحث والدراسة، والذي أسأل الله أن ينفع به وأن يجزيه عني كل خير .

كما أشكر كل من كانت له يد في إخراج هذا الجهد المتواضع إلى حيز الوجود، سواءً في أرض الوطن (اليمن الحبيب) أو في أرض الدراسة (ماليزيا) فلهم مني جميعاً خالص الحب والتقدير .

محتويات البحث

خلاصة البحث ..... ب

خلاصة البحث بالإنجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة الإقرار ..... هـ

حقوق الطبع ..... و

الإهداء ..... ز

شكر وتقدير ..... ط

الفصل التمهيدي ١

االمقدمة ١

خطة البحث ١١

الفصل الأول: حقوق الإنسان والحماية المقررة لها في القانون الدولي والشريعة الإسلامية.

..... ١٣

المبحث الأول: حقوق الإنسان القانون الدولي والشريعة الإسلامية ١٣

المطلب الأول: الإنسان محل الحماية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية ... ١٤

الإنسان في الشرعة الدولية ١٤

الإنسان في الإسلام ١٧

المطلب الثاني: الحقوق المقررة للإنسان في القانون الدولي والشريعة الإسلامية.. ١٩

حقوق الإنسان في القانون الدولي ١٩

تعريف حقوق الإنسان ٢٠

مصادر حقوق الإنسان في القانون الدولي ٢١

أولا: المصادر القديمة ٢٢

ثانيا : المصادر الحديثة ٢٥
ثالثا :المصادر المشتركة ٢٦
أقسام حقوق الإنسان في القانون الدولي ٣١
حقوق الإنسان في الإسلام ٣٣
تعريف حقوق الإنسان ٣٣
مصادر حقوق الإنسان في الإسلام ٣٣
أقسام حقوق الإنسان في الإسلام ٣٦
المبحث الثاني: الحماية المقررة لحقوق الإنسان في القانون الدولي والشريعة الإسلامية .. ٣٨
المطلب الأول: الحماية المقررة لحقوق الإنسان في القانون الدولي والشريعة
الإسلامية وغاياتها ٣٨
أولا: معنى الحماية المقررة لحقوق الإنسان في أحكام القانون الدولي والشريعة
الإسلامية ٣٩
معنى الحماية في القانون الدولي ٣٩
معنى الحماية في الشريعة الإسلامية ٤١
ثانياً: غايات الحماية المقررة لحقوق الإنسان في القانون الدولي والشريعة
الإسلامية:..... ٤٤
الغايات من الحماية في القانون الدولي: ٤٤
الغاية من الحماية في الشريعة الإسلامية..... ٤٦
المطلب الثاني:أوجه الحماية القانونية لحقوق الإنسان في القانون الدولي والشريعة
الإسلامية..... ٤٧
أولاُ: الحماية التشريعية لحقوق الإنسان في القانون الدولي والشريعة
الإسلامية..... ٤٧
الحماية التشريعية لحقوق الإنسان في القانون الدولي ٤٧
الحماية التشريعية لحقوق الإنسان في الإسلام: ٥٠
ثانياً: الحماية القضائية لحقوق الإنسان في القانون الدولي والشريعة

الإسلامية..... ٥١
الحماية القضائية لحقوق الإنسان في القانون الدولي..... ٥١
الحماية القضائية لحقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية ٥٢

الفصل الثاني الآليات التشريعية لحماية حقوق الإنسان في القانون الدولي والشريعة الإسلامية ٥٦
المبحث الأول: الآليات التشريعية لحماية حقوق الإنسان في النصوص الدولية ذات الطابع الدولي
(العالمي والإقليمي)..... ٥٦
المطلب الأول: الآليات التشريعية في النصوص الدولية ذات الطابع العالمي....٥٧
اختصاصات اللجان المعنية بحماية حقوق الإنسان ذات الطابع العالمي ..٦٨
المطلب الثاني: الآليات التشريعية في النصوص الدولية ذات الطابع الإقليمي .٨٥
أولاً آليات الحماية القانونية لحقوق الإنسان على المستوى الأوروبي ٨٥
المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان..... ٨٧
ثانياً آليات الحماية القانونية لحقوق الإنسان على المستوى الأمريكي ٩١
١ اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان ٩٢
٢ المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان ٩٥
ثالثا آليات الحماية القانونية لحقوق الإنسان في أفريقيا..... ٩٧
أولاً اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ٩٨
ثانياً- المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب..... ١٠٠
رابعا: آليات الحماية القانونية لحقوق الإنسان في الوطن العربي..... ١٠٣
اللجنة العربية لحقوق الإنسان والشعب العربي ١٠٤
المحكمة العربية لحقوق الإنسان والشعب العربي ١٠٥
المبحث الثاني: الآليات التشريعية الإسلامية لحماية حقوق الإنسان (المقاصد والمبادئ الشرعية)..... ١٠٨

المطلب الأول: الآليات التشريعية في النصوص الشرعية(المقاصد الشرعية)....١٠٨
المطلب الثاني: الآليات التشريعية في المبادئ الإسلامية.....١٢٢
أولاً مبدأ العدالة.....١٢٣
ثانياً مبدأ المساواة.....١٢٦
ثالثاً المساواة في الوظيفة العامة.....١٢٨

الفصل الثالث : الآليات القضائية لحماية حقوق الإنسان في القانون الدولي والشريعة الإسلامية ١٣١
المبحث الأول: الآليات القضائية الدولية ١٣٢
المطلب الأول: المحاكم الجنائية ذات الطابع الدولي(محاكم مؤقتة) ١٣٢
أولاً: محاكمات الحرب العالمية الثانية(محكمتي نورمبرج وطوكيو الدوليتين) .١٣٣
ثانياً: المحاكم الجنائية الدولية الخاصة.....١٣٨
١. المحكمة الجنائية الدولية بيوغسلافيا.....١٣٩
٢. المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.....١٤١
المطلب الثاني: المحكمة الجنائية الدولية الدائمة.....١٤٤
اختصاصات المحكمة.....١٤٥
الاختصاص الشخصي للمحكمة.....١٤٥
الإختصاص الزماني ١٤٧
الإختصاص الموضوعي ١٤٨
المبحث الثاني: الآليات القضائية في الشريعة الإسلامية ١٦٥
المطلب الأول: الحماية القضائية لحقوق الإنسان في النظام القضائي العام . ..١٦٥
دور القضاء في حماية حقوق الإنسان.....١٧٣
المطلب الثاني: الحماية القضائية لحقوق الإنسان في النظام القضائي الخاص (قضاء المظالم) ١٧٨
تعريف ولاية المظالم:.....١٧٨

اختصاص قاضي المظالم..... ١٧٩

الفصل الرابع: الآليات التوافقية الجماعية لحماية حقوق الإنسان ١٨٦

المبحث الأول: الآليات التوافقية الجماعية الدولية ١٨٧

المطلب الأول: في نظام مجلس حقوق الإنسان ١٨٧

إنشاء المجلس الدولي لحقوق الإنسان ١٨٨

مهام المجلس الدولي لحقوق الإنسان: ١٩٠

تكوينات المجلس وطريقة عمله..... ١٩٢

آلية الاستعراض الدوري الشامل ١٩٤

المطلب الثاني: المنظمات الدولية(الغير حكومية) المعنية بحقوق الإنسان ١٩٩

أولاً منظمة العفو الدولية..... ٢٠٠

ثانياً: منظمة مراقبة حقوق الإنسان (human Rights watch) . ٢٠٩

المبحث الثاني: الآليات التوافقية الجماعية الشرعية في الإسلام. ٢١٤

المطلب الأول : في نظام الحسبة ٢١٤

التطبيق العملي لآلية الحسبة في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين..... ٢١٧

المحتسب(والي الحسبة) ٢٢١

سلطات المحتسب التنفيذية ودورها في حماية حقوق الإنسان..... ٢٢٢

أعوان المحتسب ٢٢٤

اختصاصات المحتسب ودورها في حماية حقوق الإنسان ٢٢٥

المطلب الثاني : في أنشطة منظمة المؤتمر الإسلامي. ٢٢٩

الخاتمة..... ٢٣٨

النتائج والتوصيات ٢٤٣

أولا: النتائج ٢٤٣

ثانيا: التوصيات ٢٤٥

المصادر والمراجع ٢٤٨

الفصل التمهيدي

مقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي هدانا للدين الحنيف، وعلمنا ما لم نكن نعلمه من فنون العلم الشريف، وصلاته وسلامه على نبيه محمد ذي الأصل الزاكي والفرع المنيف، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه الحافظين لشريعته المطهرة من كل زيف وتحريف، وبعد.

إن موضوع حقوق الإنسان واسع ومتشعب، ومن الصعب أن يُحاط بجميع فروعه ومجالاته في رسالة واحدة. ولذا قرر الباحث أن يخوض غمار أحد أهم مجالات حقوق الإنسان لكي يتناوله بالبحث والدراسة، ويغلب على ظن الباحث أن موضوع " آليات الحماية القانونية لحقوق الإنسان في القانون الدولي والشريعة الإسلامية" الذي هو موضوع الرسالة هو من أهم مواضيع حقوق الإنسان، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، خاصة في هذه الأيام التي تكثر فيها التعديات والانتهاكات لحقوق الإنسان.

وحقيقة الأمر أننا عند الحديث عن آليات الحماية القانونية لحقوق الإنسان، فإننا لا نجد صعوبة كبيرة في إيجاد آليات الحماية القانونية عندما يكون أطراف النزاع أفراداً، كأن يأخذ فرد حقوق فرد آخر. بل إن المشكلة الحقيقية تكمن في إيجاد آليات الحماية القانونية للأفراد عندما يكون الطرف الآخر هو السلطة نفسها.

ففي الحالة الأولى يمكننا غالباً أن نلجأ إلى السلطة العامة لتقضي بين طرفي النزاع بما تراه من أحكام مناسبة تعيد الحق إلى أصحابه. أما في الحالة الثانية، فإنه من الصعب إخضاع السلطة إلى القانون، بل إن محاولة توجيه التهمة إلى السلطة قد يؤدي إلى عواقب وخيمة على الأفراد الذين يفكرون في مقاضاتها.

والحقيقة أن مقصود الباحث هنا من السلطة ليس مقصوراً على السلطة المحلية الشرعية فقط، بل إن المقصود بالسلطة أيضاً يشمل تلك السلطة التي تمارسها الدول العظمى وحلفاءها عند احتلالها لإقليم معين أو عند دخولها إليه لسبب أو لآخر، والتي تتسبب في كثير من الانتهاكات لحقوق الإنسان على أفراد ذلك الإقليم. وفي هذه الحالة نجد الأمر أكثر

صعوبة، لذا فنحن في أمس الحاجة إلى إيجاد آليات لحماية شعوب تلك الدول المغلوب على أمرها، من تسلط حكوماتها، ومن تسلط الدول الاستعمارية أيضاً، وإخضاع الجميع لأحكام القانون الدولي خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

ونحن في هذه الأيام نشاهد الدول العظمى تعطي لنفسها الشرعية لاحتلال عدد من الدول، بحجة أن تلك الدول تحتضن أفراد يهددون السلم الدولي. والحقيقة أن ما ترتكبه تلك الدول العظمى من انتهاكات بحق شعوب تلك الدول يعد من أبشع الجرائم التي تهدد الأمن الدولي. ولهذا فإن أهمية وجود تلك الآليات تكمن في توفير الحماية لحقوق جميع الشعوب.

وفي سبيل تحقيق الحماية القانونية لحقوق الإنسان صدرت عدد من الاتفاقيات والإعلانات التي تطالب للإنسان بحقوقه منذ زمن بعيد، ومن أهم هذه الاتفاقيات ما عرف بالعهد العظيم (الماغانا – كارتا) مرورا بميثاق عصبة الأمم المتحدة ثم ميثاق الأمم المتحدة وما تلته من اتفاقيات وإعلانات ومعاهدات دولية تهدف إلى إعادة الحقوق إلى أصحابها، إضافة لبعض الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية الخاصة بإقليم معين.

وتشكل هذه الاتفاقيات والمعاهدات التي تعنى بحقوق الإنسان الآليات التشريعية التي هي أساس معظم آليات الحماية القانونية لحقوق الإنسان، إلا تقنين حقوق الإنسان ووضعها في نصوص لا يكون كافيا ما لم يتبع ذلك تطبيق عملي لتلك الاتفاقيات، ولذلك فقد احتوت عدد من الاتفاقيات على جملة من النصوص التي تدعو إلى إيجاد آليات عملية تتولى مهمة الإشراف والمراقبة لمدى التزام الدول بتطبيق الاتفاقيات التي تعنى بحقوق الإنسان، كما تمخض عن بعض تلك الاتفاقيات عدد من الآليات القضائية كالمحاكم الدولية والإقليمية التي تتولى مسئولية محاكمة كل من تثبت إدانته بجرائم ضد حقوق الإنسان، والتي كان آخرها المحكمة الجنائية الدولية الدائمة.

وسنقوم بدراسة دور تلك الآليات التشريعية والقضائية وغيرها من الآليات مقارنة بالشريعة الإسلامية ذات المصدر الرباني التي أكدت وتؤكد على ضرورة احترام وحماية حقوق البشر مهما اختلفت جنسياتهم ودياناتهم وأعراقهم، والتي لم تستثني أحد من قواعدها وأوامرها، كما أن قوتها الإلزامية لا تستثني أحد ولا تستطيع دوله أن تتنصل على أحاكمها، حيث تقضي الشريعة الإسلامية أن العدل واجب بين الجميع ولا تسمى الدولة إسلامية إلا

إذا أقامت العدل بين الناس، وحتى يؤخذ للضعيف حقه من القوي. إلا أننا يجب أن نؤكد على أن ما يحصل في الدول الإسلامية بشكل عام والعربية بشكل خاص من ظلم و اضطهاد، إنما يدل على ابتعاد هذه الدول عن تعاليم الدين الإسلامي المؤسس على القواعد الربانية.

مشكلة الدراسة

يرى الباحث أن المشكلة التي يعاني منها العالم منذ زمن بعيد تكمن في التعديات الدائمة والمستمرة على حقوق الإنسان، برغم كل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي حرّمت وتحرِّم تلك التعديات، لذا فإن تجاوز هذه المشكلة لن يتم بوضع النصوص والقوانين فقط، بل يجب أن يتبع ذلك وضع الآليات عملية تكفل تلك الحماية، حيث أن أي نظام لا يمكن أن يطبق ما لم يتوج بآلية توضح كيفية تفعيل هذه النصوص. وفي نفس الوقت لا يمكننا وضع آليات دقيقة وعملية ما لم نأخذ بعين الاعتبار مبدأ العدل و المساواة بين جميع الدول في تطبيق تلك الآليات.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في جوانب متعددة أهمها:

١- تعلقها بالإنسان الذي اختاره الله ليكون خليفته في هذه الأرض. باعتباره أفضل المخلوقات وأكرمها على الله. ومدى اهتمام كل من القانون الدولي والشريعة الإسلامي بهذا الإنسان وحقوقه

٢- كما تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها للآليات التي تضمن الحماية القانونية لحقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي.

٣- كما تكمن أهمية هذه الدراسة في التأكيد على أن ما قدمته الشريعة الإسلامية من معايير وآليات لحماية حقوق الإنسان منذ أكثر من ألف وأربع مائة سنة هي المعايير المثلى التي يجب علينا تفعيلها وتطبيقها في مجتمعاتنا ومن ثمّ نشرها في جميع أرجاء العالم.

أسئلة الدراسة

يسعى الباحث في هذه الدراسة للإجابة على عدد من التساؤلات المتعلقة بالآليات القانونية المتبعة لحماية حقوق الإنسان في ظل الشريعة والقانون الدولي والتي من شأنها أن تحمي الإنسان أفراداً وجماعات ومنظمات ودول وكل الأشخاص المعنيين بهذه الحماية، وتتلخص هذه التساؤلات فيما يلي:

١- من هو الإنسان المقصود بالحماية ؟ وما هي الحقوق المقررة له في كل من القانون الدولي والشريعة الإسلامية،؟

٢- ما الآليات التشريعية التي وضعها القانون الدولي والشريعة الإسلامية، وما دورها في حماية حقوق الإنسان ؟

٣- ما الدور الذي يلعبه كل من القضاء الدولي والإسلامي في توفير الحماية القانونية لحقوق الإنسان.

٤- ما هي الآليات التوافقية الجماعية الشرعية لحقوق الإنسان في نظر القانون الدولي والشريعة الإسلامية.

أهداف الدراسة

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى:

١. التعريف بالإنسان محل الحماية في كلٍ من الشريعة الإسلامية والقانون الدولي
٢. التعرف على الآليات التشريعية التي وضعها كل من القانون الدولي و الشريعة الإسلامية لحماية حقوق الإنسان.
٣. التعرف على دور القضاء الدولي و الإسلامي في حماية حقوق الإنسان.
٤. التعرف على الآليات التوافقية الجماعية التي تحمي حقوق الإنسان في القانون الدولي والشريعة الإسلامية.

منهج البحث

سيعتمد الباحث في هذه الدراسة على ما يلي:

١- المنهج الاستقرائي المكتبي: وذلك لتتبع وجمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث بدأً من كتاب الله تعالى ثم من السنة النبوية على صاحبها وعلى آله أفضل الصلاةِ وأتم التسليم وذلك من خلال الرجوع إلى كتب التفسير وكتب الحديث وكتب الفقه في المذاهب الفقهية المتعددة. كذلك سيتم الرجوع إلى عدد من المعاهدات والمواثيق والإعلانات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان سواءً في الإسلام أو في القانون الدولي فضلاً عن الرجوع إلى الدراسات التي تناولت حقوق الإنسان في الإسلام أو تلك التي تناولت مواضيع حقوق الإنسان في القانون الدولي وكذلك الدراسات والكتب التي قارنت حقوق الإنسان في الإسلام بالقانون الدولي.

كما سيتم الرجوع إلى الدراسات التي تعرضت للحماية القانونية لحقوق الإنسان سواءً كان هذا التناول مجملاً أو مفصلاً، وبعد أن يتم جمع هذه المادة من المصادر الدينية والعلمية المختلفة، سيتم بإذن الله صبغ تلك المعلومات على ضوء خطة البحث.

٢- المنهج المقارن: وذلك للمقارنة بين ما وضحته الشريعة الإسلامية والقانون الدولي بشأن هذه المشكلة وتبيين أوجه الاتفاق و الاختلاف فيما بينهما.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع حقوق الإنسان بشكل عام أو تناولت جزئيةً معينة منه. كما أن هناك الكثير من الدراسات والندوات العربية والإسلامية والعالمية التي حاولت أن تغطي هذه المسألة،

إلا انه وفي حدود علم الباحث لا توجد دراسة خاصة بآليات الحماية القانونية لحقوق الإنسان في الشريعة والقانون الدولي وإن كان قد تطرق إليها بعض الباحثين بإشارات وجيزة في دراساتهم التي تناولت حقوق الإنسان

ومن تلك الدراسات ما كتبه الشيخ محمد الغزالي في كتابه (حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة). حيث أوضح فيه أن قواعد كرامة الجنس البشري وضماناته ما هي إلا أبجديات الإسلام. وأن ما قامت به الأمم المتحدة ما هو إلا ترديداً عادياً للوصايا

النبيلة التي تلقاها الرعيل الأول من المسلمين من الإنسان العظيم والرسول الكريم محمد صلى الله عليه وآله وسلم. كما تناول إعلان الأمم المتحدة مقارناً إياه بما قرر قبل أكثر من ألف وأربع مائه سنه من تعاليم ربانيه سبقت كل الإعلانات الدولية، لكنّ ما كتبه محمد الغزالي كان توضيحا لرأي الشريعة الغراء تجاه إعلان الأمم المتحدة، لذا فهو لم يتطرق للضّمانات والآليات التي وضعها الإسلام والقانون الدولي حمايةً لحقوق الإنسان، وهذا ما سيتولى توضيحه الباحث في هذه الرسالة إنشاء الله تعالى.

كما كتب أحمد جمال عبد العال عن حقوق الإنسان في كتابه (حقوق الإنسان في الإسلام).

لكنّ دراسته تناولت قضايا حقوق الإنسان بإيجاز شديد ولم تتطرق الدراسة لآليات التي وضعها الإسلام لحماية حقوق الإنسان وهذا ما سيقوم به الباحث بإذن الله في هذه الدراسة كما أن أحمد جمال لم يتناول حقوق الإنسان في القانون الدولي.

ومن الدراسات التي تناولت حقوق الإنسان ما كتبه الدكتور عزت سعد البرعي في كتابه (حماية حقوق الإنسان في ظل التنظيم الدولي والإقليمي).

حيث يرى أن الحماية الدولية لحقوق الإنسان حقيقةً واقعة قد فضت نفسها من خلال العدد الهائل من الانتهاكات الخطيرة لهذه الحقوق. وأن الحرب العالمية الثانية لهي أكبر دليل على السلوك العدواني لحكومة أو نظام ما ضد الإنسان في النطاق الداخلي. يتبعه منطقيا السلوك العدواني على المستوى الدولي.

لذا فإن الحماية الدولية قد فرضت نفسها كعنصر أساسي ساهم في تطوير القانون الدولي. وأن ما نراه اليوم من وثائق دولية متعددة تتعلق بحقوق الإنسان وبوسائل ضمانها ليؤكد _على حد تعبيره_ على وجود قانون دولي حقيقي لهذه الحقوق.

كما يسعى عن طريق التعاون والتنسيق بين الدول وفي ظل المنظمات الدولية إلى ضمان احترام العالم لعدد من القيم المشتركة وكفالتها للأفراد.

ومن جانب آخر يرى الدكتور عزت البرعي أنه إن كان هناك ثمة تطور قد طرأ على حقوق الإنسان وحمايتها فإنه قد انطلق إلى ثلاثة اتجاهات. هذه الاتجاهات هي (التدويل... والسمة القانونية المحددة... والحماية القضائية.. وذلك بتخصيص محاكم دولية).

أما فيما يتعلق بموضوع الرقابة الدولية فقد أكد الدكتور عزت أن تجربة الرقابة على احترام الدول لتعهداتها بخصوص حماية حقوق الإنسان تشير إلى أن أي أسلوب للرقابة من شأنه النيل من السيادة الإقليمية أو الشخصية قد يثير قدرا كبيرا من الحساسية. حيث أن الدول صاحبة السيادة على إقليمها، غالباً ما ترفض دخول البعثات التي تتقصى الحقائق أو تحاول التحقيق في أي انتهاك لحقوق الإنسان في إقليمها. وذلك استنادا إلى ضرورة السيادة.

وقد خرج الدكتور البرعي بنتيجة مفادها أن جود نظام فعال يضمن حماية دولية حقيقية لحقوق الإنسان مرهون بتوافر عدد من الشروط. و يمكننا تلخيص تلك الشروط فيما يلي.

١- وجوب تحديد وإيضاح الحقوق محل الحماية

٢- وجود أجهزة مستقلة واجباتها الرقابة على الالتزامات الواردة في الوثائق التي عددت الحقوق والحريات.

٣- إيجاد أساليب فعّالة للرقابة على مدى احترام الدول لتعهداتها.

٤- يتولى جهاز الرقابة تسوية الانتهاكات في حال لم تقم الدول بتسويتها إرادياً.

وبما أن الدراسة التي قام بها الدكتور عزت هي دراسة قانونية بحتة فهو لم يهتم بالحماية التي اولتها الشريعة الإسلامية لحقوق الإنسان.

وهذا ما سيتطرق إليه الباحث في هذه الرسالة مقارناً إياها بالقانون الدولي.

أما الدكتور فضل الله محمد إسماعيل فقد كتب عن (حقوق الإنسان بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي) وقد ركزت دراسته على جوانب متعددة ومن أهم هذه الجوانب :

١- إن الحقوق في الفكر الغربي تنقسم إلى قسمين أساسيين هما الحقوق الدولية والحقوق غير الدولية، كما تنقسم الحقوق الدولية إلى ثلاثة أقسام: حقوق سياسية وعامة ومدنية. أما في الفكر الإسلامي فهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام: حقوق الله وحقوق العباد وحقوق مشتركه (أي التي أجتمع فيها حق الله وحق الإنسان) أما الفقهاء المعاصرين فقد قسموا الحقوق إلى أقسام منها الحقوق السياسية والحقوق المدنية وهذا النوع الأخير ينقسم إلى حقوق مالية وأخرى غير مالية

٢- تناول الدكتور فضل الله النظم والنظريات الغربية الحديثة حيث بدأ بعرض حقوق الإنسان في النظم و النظريات السياسية الإنجليزية وختم بالنظم والنظريات السياسية المعاصرة، حيث أوضح كيف كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعتبر بمثابة نقطة تحول في القانون الدولي، وكيف قرر الإعلان ضرورة احترام حقوق الإنسان في العالم كله دون تمييز بيّن بسبب لون أو دين أو عرق ودون تفريق بين الرجال والنساء، وبالمقابل تناول حقوق الإنسان في المجتمعات الإسلامية حيث عرض الوضع الذي كانت علية حالة حقوق الإنسان قبل ظهور الإسلام مهدورة وكيف تغير الوضع بعد ظهور الإسلام الذي أسس لمبادئ وقواعد عامة، والتي أثبتت التجارب صلاحيتها لكل زمان ومكان.

وقد ختم الدكتور فضل الله دراسته تلك بذكر الضمانات اللازمة لمنع الاعتداء على حقوق الإنسان في كل من الفكر الإسلامي والفكر الغربي، حيث أكد على أن تقرير حقوق الإنسان في الإسلام قد استوعب الاتجاهات الوضعية بل وتفوق عليها، ولكن الدكتور فضل الله لم يتطرق للآليات التي تضمن تلك الحماية. وهذا ما سيعتني به الباحث إنشاء الله في هذه الدراسة.

وحول الحماية القانونية لحقوق الإنسان نشير إلى الرسالة التي كتبها الدكتور مدهش محمد المعمري تحت عنوان (الحماية القانونية لحقوق الإنسان في ضوء أحكام القانون الدولي والشريعة الإسلامية) حيث بين أن الشريعة الإسلامية قد وضعت نظاماً متكاملاً لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وذلك منذ أكثر من ربع قرن من الزمن. وأشار إلى أن موضوع حقوق الإنسان ليس من نتاج الحضارة الغربية كما يدعي بعض المفكرين الغربيين.

ويرى الدكتور مدهش المعمري أن هناك توافق بين القانون الدولي والشريعة الإسلامية في تقرير حقوق الإنسان وحمايتها. كما يرى انه وبرغم الكمال المطلق للشريعة الإسلامية كمصدر أساس لقواعد الحماية القانونية لحقوق الإنسان إلا انه لا يوجد مانع من وجود مصادر أخرى لهذه القواعد سواءً كانت هذه المصادر داخلية أو إقليمية أو دولية

كما أوضحت الدراسة التي قام بها الدكتور المعمري تمتع الفرد الإنساني في المنهج الإسلامي بالشخصية الدولية، وذلك بخلاف القانون الدولي الذي لا يمنح الفرد تلك الشخصية القانونية، ولكن الراجح هو تمتع الفرد بذاتية دولية وليس بشخصية دولية.

كما بين الدكتور المعمري في دراسته أن العديد من الدول التي صادقت على اتفاقيات حقوق الإنسان لم تقم بإدماج أحكام تلك الاتفاقيات في تشريعاتها الوطنية برغم تعهدها بذلك، مما أدى إلى عدم تحسن سجل حقوق الإنسان في تلك الدول.

كما دعا الدكتور مدهش إلى تشكيل قضاء متخصص يتولى النظر في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان على المستويين الوطني والإقليمي، وذلك على غرار المحكمة الأوربية لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

كما دعا أيضاً إلى تشجيع قيام منظمات المجتمع المدني المتخصصة بالدفاع عن حقوق الإنسان باعتبارها وسيلة رقابية شعبية تساهم في الحد من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. لكن الدكتور مدهش قصر دراسته على الحماية القانونية ولم يتطرق للآليات الخاصة بتلك الحماية والتي هي موضوع بحثنا في هذه الدراسة.

ومن الرسائل الحديثة التي اهتمت بحقوق الإنسان كتاب (human rights transformed) من تأليف ساندرا فريدمان (Sandra Freedman) حيث ركزت في رسالتها على الواجبات الإيجابية (positive duties) لجميع حقوق الإنسان. كما دعت إلى حماية الحرية الفردية من تدخل الدولة وطالبت باتخاذ إجراءات إيجابية لتفعيل حرية المساواة الموضوعية.

كما أكدت ساندر على أهمية النظرية السياسية (political theory) والسياسة الاجتماعية (Social policy) في تعزيز الحرية بناء على الدور الحاسم للتّفاعل الاجتماعي

من جانب أخر قالت ساندرا بأنه يجب أن يكون هناك ترابط وثيق بين النظرية والتطبيق وذلك لغرض إيجاد فهم إيجابي لواجبات حقوق الإنسان

وقد أكدت الدراسة بأنه في حال التزام الدولة بتطبيق قانون حقوق الإنسان فإن ذلك سيؤدي إلى تعزيز الديمقراطية، إلى جانب دور المحاكم الشرعية في تعزيزها، حيث أن الأشخاص المتضررين لا يكون لهم صوت فعّال في العملية السياسية، وقد عزت ساندرا ذلك لأسباب عدة